علاقات التعاون اللامركزي في إقليم المتوسط: تعقد النظام وتحولات في البنية.

Decentralized Cooperation Relations in the Mediterranean Region: Complexity in the System and Transformations in the Structure.

عبد الرحمان عكسة

جامعة تيزي وزو، الجزائر، abderrahmane.aksa@univ-batna.dz

الحامدي عيدون

جامعة سطيف2، الجزائر، elhamdi.aidoun@univ-batna.dz

تاريخ الإستلام: 2019/04/30 تاريخ قبول النشر: 2019/05/20

ملخص:

موضوع التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية من المواضيع المستحدثة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، فلقد شكل هذا النمط من العلاقات اللامركزية التوجه بنية جديدة لسياسات التعاون، تقحم الفواعل المحلية جنبا إلى جنب مع الدولة. فتتجاوز بذلك التحليل الأحادي الدولاتي التمحور وتعويضه بمنطق تحليل شبكي متعدد المراكز والفواعل .يحاول هذا المقال التعمق في معالجة العمليات" الأوروبية - المتوسطية "من منظور علائقي ويسعى بذلك لوضع إحاطة شاملة للكثير من الفواعل المنخرطة في النشاط المتوسطي للتعاون اللامركزي، وذلك من خلال الإشكالية المحورية التي يطرحها، ويبحث في سياقها المتعلق بالكيفية التي تتكرس عبرها مسارات التعاون الإقليمية المتوسطية، الناشئة عن روابط بين فواعل تحت الدولاتية، وما هي أبرز المظاهر التي تنجم عن هذا النمط من التعاون.

الكلمات المفتاحية: التعاون اللامركزي؛ التعاون بين المناطق والأقاليم؛ الجماعات المحلية.

Abstract:

The theme of decentralized cooperation between local groups is one of the updated themes in the comparative political studies as well as regional studies. From the Mediterranean level, this type of decentralized relations trend has formed new structure for cooperative policies, pushing through the local actors side by side with the state, by which they surpass and exceed the unilateral analysis with its state pivoting, and substituting it by the logic of polycentric network analysis. This article tries to dive deeper into treating the "European-Mediterranean" operations from a relational perspective, and seeks to make a global enclosure of the various actors participating in the Mediterranean activity for the decentralized cooperation. This is done through the axial problematic which is posed and through which it looks for a method to pave paths for Mediterranean regional cooperation, emerging from relations sub-state, besides the basic phenomena issuing from this kind of cooperation.

Keywords: Decentralized Cooperation; Cooperation between Regions and Territories; Local Authorities

* المؤلف المرسل: الحامدي عيدون، elhamdi.aidoun@univ-batna.dz

مقدمــة

تعبّر التجاذبات بين النزعة المحلية والدولية في عالم تسوده قيم ومبادئ العولمة عن شبكة جد معقدة، "متعددة الأطراف" Multilatéral، "متعددة المستويات" Multi-Niveaux و"متعددة المراكز" Polycentrique، تربط بين ما هو محلي وما هو دولي. وذلك منذ تنامي العمل الخارجي للجماعات المحلية بعدما كان دورها لا يتعدى الحدود الإقليمية للدولة القومية. إن مجموعة "التحولات السياسية" Transformations Politiques التي طرأت على نظام "الجماعات المحلية" Collectivités Localesاستحدثت ممارسات مماثلة لتلك الممارسات التي كانت تعد حكرا وحصرا فقط على الدولة. لقد أصبحت الجماعات المحلية تضطلع بتصرفات وأعمال على مستوى عبر قومي؛ فهي تبرم اتفاقات مع أطراف أجنبية حكومية وغير حكومية وشركات، كما تقوم أيضا بأعمال دبلوماسية. وعلى سبيل المثال العديد من الأقاليم الكندية والصينية ومعظم الولايات الفيدرالية في الولايات المتحدة أصبح لها اليوم بعثات "دبلوماسية خاصة" خارج هذه الدول تعمل باستقلال نسبي عن سفارات دولها في العالم.

لقد أدى هذا التعقيد الناتج عن تنامي البعد العالمي للجماعات المحلية إلى تشبيك العلاقات الدولية على مستويات متعددة توزع في منحيين: الأول منحى عمودي يعبر عن مسارات العلاقات فوق/ بين/ وتحت الدولاتية، والثاني منحى أفقي يتمثل في الترتيبات الإدارية. هذا التشبيك جعل من الدولة تتخلى عن بعض وظائفها التي كانت حكرا عليها مثلت الصورة الأبرز في الدورة الأخيرة التي قامت بها العولمة. وهذا بدوره أكسب الجماعات المحلية في هذا الإطار الأهلية اللازمة التي تمكنها من العمل الخارجي، ليتشكل لديها بعدا دوليا تنشئ من خلاله علاقات مؤسسية جديدة في إطار "التعاون اللامركزي"La Coopération Décentralisée.

يثير لنا هذا الموضوع عدة تساؤلات وإشكالات متعلقة بطبيعة العلاقات الأورومتوسطية ضمن نمط التعاون اللامركزي الذي يقحم مستويات المحلية والجهوية جنبا إلى جنب مع الدولة، والذي يتعدى منطق التصور الهيراركي Hiérarchique بتجاوزه التحليل الأحادي الدولاتي التمحور ويعوضه بمنطق تحليل شبكي متعدد المراكز والفواعل Analyse Réseau Polycentrique. هذا المنطق التعددي والنمط اللامركزي في التعاون يقتضي تطوير أنماط جديدة من التفكير والإدراك لطبيعة العلاقات الأورومتوسطية تتماشى وتنامي الأدوار الخارجية للجماعات المحلية ودورها في تكريس التعاون والشراكة الأورومتوسطية، وهو الأمر الذي يعتبر تحديا بارزا يواجه باحثي العلوم السياسية والمتخصصين في التكامل والدراسات الإقليمية.

من هذا المنطلق فإن موضوع البحث يطرح الإشكالية التالية: المتعلقة بالكيفية التي تتكرس عبرها مسارات التعاون الإقليمية المتوسطية وما هي أبرز المظاهر التي تنجم عن هذا النمط من التعاون؟

1 توطئة تأريخية حول بروز الفكرة والمفهوم للتعاون اللامركزي

أ: السياقية التاريخية:

موضوع التعاون اللامركزي يعد مستجدا في الدارسات السياسية، وذو صبغة متجددة فيما يتعلق بالطرح والمعالجة للفهم والكشف عن مضامينه وتفسيرها، ومرد ذلك كون المعطى الأنطولوجي متحول، دائم التغير وبوتيرات متفاوتة التسارع من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.

عند التوطئة للموضوع بتأريخية معرفية بدءا من عصر ما قبل وستفاليا وتحديدا: عند النظام القروسطي القديم الذي نجد فيه أن الكيانات المجتمعية تتجمع إقليميا على نمط مدن مستقلة أمنيا؛ تنظيميا، سياسيا ودبلوماسيا؛ هذا النظام كشف في تكوينه عن غياب لتراتبية سلطوية مثل تلك التي يجسدها النظام الوستفالي والذي استأثرت فيه الدولة القومية بمركزية للسلطة وبممارسة سيدة على حيز الإقليم الجغرافي.

منذ عام: 1648 أقر مؤتمر السلام الأوروبي في "وستفاليا" بأنه لا تعلو على سلطة الدولة أية سلطة خارجية أخرى (معاهدة وستفاليا)، فتم وفقا لمسارات هذا المشروع الحداثي مأسسة السلطة في الدولة بإعطائها نوعا من الخصوصية مع احتكار عام وشامل لرهانات المجتمع (مراد بن سعيد 2009، ص. 33)؛ المشتملة وسائل الأمن والقهر؛ الملكية العامة؛ السلط، التشريع والتنظيم، إلى جانب العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية.

لقد أفرز المسار التاريخي للنظام الدولي الوستفالي - منذ تشكل الدولة القومية في بواكيرها وإلى غاية الفترة الزمنية لنهاية الحرب العالمية الثانية - انتفاءا لمظاهر نظام العصر القروسطي القديم إلى حد بعيد وبمطلقية فيما يخص لأدوار الخارجية للمدن، فهذه الأدوار تم تجميعها وتركيزها في الدولة القومية بمختلف أشكالها و تنوع أنظمة الحكم فيها (من الدولة البسيطة إلى المركبة؛ الإقليمية منها و الفدرالية)؛ طيلة هذه الحقبة من الزمن ظل يسود التقسيم الكلاسيكي الذي يفصل بين البعدين الداخلي و الخارجي، فالبعد الداخلي المحلي يمثل نطاق إقليمي معين تشغله السلطات المحلية الإقليمية و تمارس نشاطاتها المخولة إليها قانونا وفقًا لتقسيمات الوحدات الإدارية و التي بدورها لا يتعدى نشاطها حدود البعد الثاني الخارجي، الذي يعد بعدا دوليا بامتياز (نسبة إلى الدولة) ، فالدولة هي الممارس الوحيد و الصانع للسياسة الخارجية.

طيلة هذه الفترة الزمنية و وفقا لهذه السردية ظل البارادايم الوستفالي يحافظ على تمركز السلطة داخل الدولة الواحدة و عدم تجزئها؛ لكن بعد موجة التحولات التي طرأت على النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة و التي صاحبتها موجة العولمة، أخذت تبرز وتدريجيا بعض التوجهات والمقاربات والمحاولات للكشف عن عمق التحولات والتجزءات التي تطرأ على السلطة و على الدولة و كذلك بنية النظام الدولي، فقوضت بذلك وإلى حد معتبر بعضا من مضامين البارادايم الوستفالي؛ ليتضاءل على إثر ذلك إجماع الباحثين في هذه الفترة على تحديد المشكلات العالمية و الإجماع عليها و حتى على مناهج بحثها، فالبنية التفسيرية لعديد من النظريات التي تعتمد على النظام الدولي الوستفالي كواقع إمبريقي، قد تآكلت قدرتها مع الزمن على التصدي للمشكلات و إيجاد حلول لها، فالدولة لم تعد ذلك الفاعل الرئيسي والوحيد على المستوى الدولي كما كانت سابقا، لقد تم بعث البعد العالمي للمدن وللمجموعات المحلية من جديد ليوازي و يماهي صلاحيات و أدوار الدولة القومية؛ لقد استرجعت الجماعات الإقليمية بعضا من استقلاليتها في التسيير والإدارة فأضحت تقوم بإيفاد بعثات خارجية "شبه دبلوماسية "و تبرم اتفاقيات و توقع على معاهدات ذات صبغة و صيغة دولية، كونها أصبحت تتمتع بنوع من الأهلية و الشخصية القانونية الدولية، كما تقوم بالانضمام إلى و/ أو إنشاء منظمات "ما دون . دولية" متعلقة بالتعاون اللامركزي.

هذه التبدلات على النظام الدولي جد متسارعة بفعل حركية العولمة، كما لاتزال تنم عن تحولات بارادايمية عميقة يصعب التوقيت لها ويَتعقد فهمها لتميزها بمظاهر "الشواش"Chaos؛ على سبيل المثال لم تعد

الحدود التقليدية بتلك الصرامة فقد مسَّ مضمون السيادة بعض الميوعة والتلاشي، وأصبح البعد العالمي مدمجا في البعد المحلي والعكس بالعكس، فمن الصعب بمكان عزل البعدين عن بعضهما إلا على الخرائط الجغرافية.

من خلال هذه التوطئة المقتضبة سنسعى ونقارب في هذا المقال لنمط العلاقات التعاونية اللامركزية التوجه ونحاول ان نوضح بعض النقاط التي نراها مستوجبة التطرق إليها للكشف عن ماهية العلاقة والربط المعقد بين الكيانات والفواعل ما دون الدولاتية.

ب: بروز الفكرة والمفهوم:

التعاون اللامركزي هو اصطلاح لنمط تعاون حديث نسبيا، تطور بشكل ملفت خلال بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ارتبطت بوادره الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تحديدا بالعلاقات التي كانت تعقدها الجماعات المناطقية الفرنسية مع مناطق وبلدات أجنبية، حيث بادرت جماعات منتخبة على الصعيد البلدي بإقامة مشاريع "توأمة" Jumelage بين مدن فرنسية ومدن ألمانية، بهدف الحث على حدوث تفاهم أفضل بين الشعبين مما يسهل الوصول إلى المصالحة بينهما.

مرحلة التأسيس هذه بدأتها البلديات الفرنسية وتبعها في عقد السبعينات ظهور مشاريع تعاون بين البلديات الواقعة على جانبي الحدود الألمانية الفرنسية. و في سنة: 1982 منحت قوانين اللامركزية صلاحيات واسعة إلى الجماعات المناطقية الفرنسية و استقلالية متزايدة، دعمها قانون: 6 فيفري 1992 الذي سمح لهذه الجماعات بإقامة علاقات مع جماعات أخرى في سائر أنحاء العالم (مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004، ص،03) والذي أحدث تغييرا على بنية النظام الدولي و خلف مساحة معتبرة لفاعلين جدد من خارج الحكومات و/ أو فاعلين ما دون دولاتيين و حكوميين، ممثلين في الوحدات الإدارية المحلية و الإقليمية ليصبحوا مشاركين فعالين في قضايا مثل: مكافحة الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، فضلا عن التحول الاجتماعي و الثقافي. كما فتحت نافذة للتغيير، لفاعلين غير حكوميين لتكون مؤهلة لاستخدام مصادر "لومي"، التي كانت حتى الآن حكرا على وكالات الحكومة المركزية. ومنذ ذلك الحين، قام التعاون اللامركزي بخطوات كبيرة نحو تعزيز مبادرات السلطة المحلية المشتركة وبرامج التعاون من مدينة إلى مدينة، وتكثيف التبادلات بشأن التعاون الإنمائي ((Contribution of Decentralized Cooperation to Decentralization in Africa 2008,p.1 .

2: مستويات وأبعاد التفاعل بين فواعل التعاون اللامركزي

أ: تحديد فواعل التعاون اللامركزي

تعتبر الحكومات و /أو السلطات الإقليمية المحلية (المقاطعات والأقاليم؛ البلديات) الشركاء الحصريون للتعاون اللامركزي كونها قائدة المشاريع، كما يمكنها اختيار من ترغب في التعاقد معهم للتعاون بما يحقق فاعلية المشروع، ويجوز بذلك للسلطات الإقليمية دعوة فواعل آخرين مُمَثلين في: مجتمع المدني (مجموعات غير ربحية، منظمات غير حكومية)، والقطاع الخاص لتقديم التمويل أو الدعم التقني والفني لأي مشروع معين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التكامل المتوسطي 2012، ص. 109).

ويمكن تصنيف فواعل التعاون اللامركزي كالتالي:

الفواعل دون -دولاتية غير حكومية: وهي متمثلة في المنظمات والجمعيات المحلية ذات الطابع الغير ربحي.

السلطات الإدارية أو الحكومات المحلية - الإقليمية والفنية: وهي المرافق العمومية المحلية المتمتعة باللامركزية ذات الطابع الإقليمي مثلا الوحدات الكبرى مثل المحافظات أو الولايات أو المقاطعات وتختلف التسميات كل حسب البلد؛ والوحدات الصغرى متمثلة في البلديات، ... وأيضا هناك مرافق عمومية لا تتسم بطابع إقليمي معين فهي مؤسسات تعد مصلحية وفنية تتمتع بصفة اللامركزية والاستقلالية في حدود التنظيم القانوني والذمة المالية

المؤسسات المحلية ذات الطابع الربحي: مؤسسات اقتصادية وشركات تتسم بطابع المحلية وتقسم على حسب الحجم: صغيرة/ متوسطة/ كبيرة؛ والنشاط: صناعية/ خدماتية، يمكن لهذه للمؤسسات المحلية أن تكون فاعلا من فواعل التعاون اللامركزي.

ب: أبعاد التعاون اللامركزي

قبل التطرق إلى هذه العناصر التي تبين مستويات التفاعل بين مختلف الفواعل المحلية مع نظيراتها الخارجية وماهي الأطر التي تصنف من خلالها، يجب تحديد بعض المفاهيم التي تتداخل مع هذا العنصر المراد توضيحه في **(الجدول رقم: 01)** أدناه.

جدول رقم (01): يوضح مستويات التفاعل الدولية والعالمية

المفاهيم	المضمون
مستوى فوق وطني	انتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق وطنية، يدل على آلية تنقل فيها الدول درجة معينة من سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والقانوني التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق وطنية على مستوى عالمي؛ مثال: الاتحاد الأوروبي ـ اللجان الأوروبية (فوق وطنية)
مستوى بين حكوماتي	مثال: الاتحاد الأوروبي ـ التعاون في حقلي العدل و الشؤون المحلية و أيضا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (بين حكوماتية)
دون دولاتي	هي تعبر عن تنامي الروابط عبر الحدود فيما بين السلطات ما دون الدولة التي تتخذ عددا كبيرا من المبادرات السياسية التي تتجاوز الحكومات المركزية. ويكون لها بعثات دبلوماسية تعمل باستقلال نسبي عن سفارات دولها في العالم. مثلا: في أوروبا تحتفظ السلطات ما دون الدولة بروابط مباشرة مع نظيراتها من خلال "جمعية الأقاليم الأوروبية" و لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم".
المصدر: *** الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:** **1-** مارتن غريفيتش و تيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 89. **3-** جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 48.	

بالنظر إلى الجدول أعلاه المبين لمستويات التفاعل الدولية و العالمية نجد ان المستوى "البين حكوماتي" يعبر على أن الفواعل الدولاتية - ممثلين الحكومات المركزية - هي الفواعل الرئيسية بامتياز؛ أما المستوى ما دون الدولة فنجد أن الفواعل الرئيسة هي: السلطات المحلية ممثلين في الحكومات المحلية و/ أو الادارات والسلطات المحلية، و هو المستوى الذي تشغله بحجم كبير روابط التعاون اللامركزية التوجه؛ أما المستوى الفوق-دولاتي أو (الفوقومي) على حد تعبير بعض أدبيات السياسة العالمية نجده يشمل المستويين "البين حكوماتي" و "ما دون الدولي"، فكما ورد في **(الجدول رقم:01)** أن الفوق قومية تنم عن انتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق وطنية و هذا الانتقال يكون من سلطات مركزية تعبر عنها بالحكومات، أو سلطات لامركزية التي يعبر عنها بالسلطات ما دون الدولة، و كنتيجة - لهذا الانتقال التدريجي - تنشأ عنها منظمات و وكالات برامجية و/أو تنفيذية ، بالنسبة للانتقال التدريجي للسلطة للدول؛ و أما ما يخص الانتقال التدريجي للسلطة بالنسبة للسلطات المحلية هو معقد كون السلطة المحلية مرتبطة مباشرة بالوصاية من خلال الوزارة الوصية عليها والتي تكون في الغالب الوزارة التي تمثل الشؤون المحلية، عليه نقول أن سلطات الزام الحكومات المحلية تكون في مقدمتها الحكومة المركزية التي تسن قوانين و تضع مراسيم وقرارات ملزمة وواجبة التنفيذ و بعدها تلي المنظمات المنشأة من طرف هذه السلطات المحلية و على سبيل المثال: "منظمة الاتحاد العالمي للمدن المتحدة"، و هي منظمة عالمية؛ منظمات إقليمية للتعاون اللامركزي، "منظمة المدن العربية"؛ و منظمات يمكن تصنيفها من حيث طبيعة النشاط: "منظمة المدن و العواصم الإسلامية".

هذا المستوى ما دون الدولة و الروابط التي تنشأ من خلاله تعتبر في بعض الكيانات جد معقدة و مستعصية الفهم بحيث نجد أن السلطة الإقليمية المحلية تَمْتثِلُ مباشرة لقوانين الدولة محليا، فالدولة تعتبر الجهة الأولى المخولة لها إصدار القرارات و القوانين أما السلطات المحلية فعليا أن تلتزم بالامتثال لها، لكن في الاتحاد الأوروبي الذي تعد فيه "المفوضية الأوربية" المؤسسة الفوق قومية يمكن أن تصدر قرارات و سياسات ملزمة للدولة كما يمكن أن يتعدى خطابها القانوني حدود "الدولة القطرية" ليصل إلى السلطات، الجماعات، الكيانات المحلية والأفراد.

بعد عرض هذه المستويات للتفاعل الدولية سنقدم على عرض الروابط التي تنشؤها علاقات التعاون اللامركزي التي تعد جد معقدة ولا تتسم بالبساطة في تحديدها نظرا لأنواع الروابط التي يمكن أن تنشئها السلطات المحلية،

أولا: بعد تعاون داخلي محلي - محلي

من المتفق عليه في الأدبيات الكلاسيكية أن كل أشكال التعاون بين الجماعات المحلية داخل الدولة الواحدة لا ترتبط بموضوع التعاون اللامركزي، ولا يعبر بأي شكل من الأشكال عن أية رابطة عبر وطنية للجماعات المحلية، فهي تقوم في إطار نظام إداري وقانوني واحد ووفق تشريع واحد وتنشأ بين:

- الوحدات الصغرى (بلديات ودوائر وقرى، كل حسب التسمية والتي تختلف من بلد لآخر) داخل إقليم واحد يمثل وحدة كبرى (الولايات والمحافظات،)
- الوحدات المشكلة للتقسيم الإداري المحلي للدولة ككل مثلا بين الولايات ونظرائها من الولايات الأخرى وينطبق ذلك على جميع الوحدات داخل الدولة.

عند التعمق في دراسة الروابط المحلية- المحلية يمكن ان نلاحظ صيغة تعاقدية تضفى عليها صبغة التعاون اللامركزي، فالقول - بمطلقية - بمحلية التنسيق بين الوحدات المحلية داخل الدولة الإقليمية لا يعتبر نمطا من أنماط التعاون اللامركزي، يمكن أن نبدي تحفظا عليه، فمن خلال هذه الدراسة نلمح في بعض الاحتمالات صيغة للتعاون اللامركزي، على سبيل المثال: تقاطع البرامج المحلية لوحدتين إداريتين أو اكثر داخل إقليم دولة معينة مع برامج لمنظمة مدن عالمية، مكمن الارتباط هنا هو دخول هذه الوحدات المحلية و ارتباطها بالقانون و التنظيم الداخلي بالإضافة إلى دخولها ضمن مظلة منظمات تعاون لا مركزي، و ارتباطها بالتقيد باتفاقيات ومعاهدات أبرمتها مع هذه المنظمات؛ أيضا و كمثال: إن بعض التنسيق المحلي بين الوحدات الصغرى قد يتقاطع مع اتفاقيات التعاون اللامركزي التي تبرمها الوحدة الإقليمية الكبرى وكمثال: حالة "اتحاد بلديات الشوف السويجاني" اللبناني و "اتحاد بلديات ليل" الفرنسي بحيث يمكن أن تتسم بعض أنماط التعاون بين اتحادات البلديات بنوع من التعاون اللامركزي. **(لمزيد من التفصيل أُنظر المبحث الثالث من الفصل الثالث)**.

ثانيا: بعد إقليمي في التعاون

هذا البعد من التعاون يراعى فيه العنصر الجغرافي للفواعل وطبيعته فنجد نمطا من التعاون يكون "بين حدودي" وآخر لا يراعى في فيه الشرط الجغرافي الجواري الحدودي، ونجد هذا التعاون بين السلطات الإقليمية مبينا من خلال اتفاقية مدريد "الاتفاقية الأوروبية للتعاون العابر للحدود بين الجماعات والسلطات الإقليمية "في: 21 ماي 1980 والبروتوكولات الثلاثة الإضافية المكملة لها: البروتوكول الأول في: 9 نوفمبر 1995؛ والثاني في: 5 ماي 1998؛ والأخير في: 16 نوفمبر 2009. فالشرطين الجغرافِيِيْن المحددان لشرط التجاور الحدودي بالنسبة للسلطات الإقليمية والغير المتاخمة حدوديا نص عليهما كل من البروتكولين الإضافيين الأول والثاني، وذلك مبين ومتطرق إليه في هذا الفصل الأول من خلال المطلب الثالث، من المبحث الخامس، الذي يعالج الطبيعة القانونية التي تحكم التعاون اللامركزي.

- **تعاون قائم على عنصر الجوار الحدودي**: بالنسبة للمدن والأقاليم الجغرافية المقسمة تقسيما إداريا ويتوفر على الشرط الجغرافي الذي يقيد أنماط التعاون بين جماعات إقليمية منتمية لدول مختلفة يترتب عنه في الغالب علاقات تعاون ثنائية الأطراف وثلاثية يعني مستوى التفاعلات محدود كونه محكوم بشرط جغرافي وهو التجاور والمتاخمة.
- **تعاون غير قائم على عنصر الجوار الحدودي:** صيغة تسمح للجماعات المحلية بتجاوز شرط المجاورة الحدودية وتمكن الجماعات المتمركزة داخليا وسط إقليم الدولة (المناطق الداخلية) وغير المتاخمة حدوديا من الشروع في الدخول في تعاون لامركزي، نجد في هذا النمط أن الشرط الجغرافي موسع، مع الاحتفاظ بعنصر الإقليم (الإقليمية المحلية).

ويترتب عنه الشروع في بناء علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين وحدات إقليمية لامركزية أجنبية، وهنا مستوى التفاعلات غير محدود ومرتبط أيضا بمدى مقدرة السلطة الإدارية الإقليمية المحلية في الدخول في مشاريع تعاون عبر إقليمي.

ثالثا: بعد متراكب المستويات ومتعدد الفواعل

نلاحظ من خلال البعدين السابقين المدرجين ضمن التعاون اللامركزي أنهما محصورين في البعد الإقليمي سواء داخل الدولة الوطنية الواحدة أو من خلال الجوار الحدودي بين دولتين أو العمل ضمن إقليم معين، فمبدأ الإقليمية "يستند إلى فواعل يتمتعون بميزة الموطن والحيز الجغرافي الإقليمي".

- أيضا عدم الاعتماد على شرط الجوار الإقليمي يحيلنا إلى إنشاء روابط بين جماعات محلية على مستوى العالم سواء في إطار عمل ثنائي أو متعدد الأطراف وأيضا تحت مظلة منظمة عالمية
- أيضا مصاحبة العديد من الفواعل غير الحكومية العملية كالجمعيات والمؤسسات الاقتصادية في إطار حوكمي.

وبمراعات سلطة الوصاية التي تمارسها الحكومات المركزية على الجماعات المحلية إلى جانب تأطيرها للعديد من اتفاقيات التعاون اللامركزي وإنشاء المشاريع والتخطيط لها، فإن ذلك يُلزِم الدارسين في هذا الحقل بعدم تجاهل دور السلطات المركزية في مسارات وعمليات التعاون اللامركزي.

3: مأسسة العلاقات بين الفواعل الإقليمية وما دونها - أوروبيا ومتوسطيا.

فكرة المنظمات الدولية جاءت كمحصلة لمحاولة إرساء النظام في العلاقات الدولية بالاعتماد على إرساء روابط - عبر حدودية - دائمة بين الحكومات والمجموعات المجتمعية الراغبة في الدفاع عن المصالح المشتركة، والتطلعات التي يمكن تأطيرها بواسطة مؤسسات وهياكل دائمة، تتمايز عن المؤسسات الوطنية، بما يمنح لها القدرة على أداء عدد من الوظائف التي تكتسي أهمية دولي وكذلك التعبير عن إرادتها المتميزة.

تبعا لذلك، يسعى هذا المقال على الإلمام بالعناصر والقواعد والإجراءات التي ترسي وتفضي إلى انبثاق وإنشاء علاقات مؤسسية جديدة عبر رصد وتتبع مسارات تعاون دون دولاتية لامركزية التوجه. وكيف تعمل على بروز أشخاص قانونيين جدد في المجتمع الدولي متمثلين في منظمات وجمعيات الجماعات المحلية والتي تعمل على تكريس التعاون اللامركزي وتوفير منتديات ومؤتمرات للتعاون والشراكة مثل: المتعلقة بالقضايا العابرة للحدود الوطنية، من أجل ضمان تبادل فعال للخبرات بين جميع الجهات الفاعلة العامة والخاصة المعنية في تحديد تخطيط السياسات المشتركة للمجتمعات المحلية مثل: رابطة المناطق الحدودية الأوروبية (ARFE)؛ (MOT)؛ (CECICN).

أ: نماذج عن المنظمات الأوروبية

أولا- رابطة المناطق الحدودية الأوروبية:(ARFE)

تكرست بعد الحرب العالمية الثانية نقاشات بين ممثلين عن العديد من المناطق الحدودية الأوروبية لتفكيك حواجز الحدود ونقاشات أخرى حول إمكانيات التعاون عبر الحدود. جنبا إلى جنب نوقشت فكرة إنشاء جمعية أوروبية أو اتحاد من المناطق الحدودية لأول مرة في عام 1965 في المؤتمر الدولي للتخطيط الإقليمي في "بازل". وأنشئت في: 17 و18 جوان 1971. بعد أن اختار المؤتمر على النزول إلى اسم "رابطة المناطق الحدودية الأوروبية" (ARFE) Association des Régions Frontalières Européennesوتعد بذلك أقدم جمعية مستقلة من المناطق في أوروبا (Association des Régions Frontalières Européennes).

لديها خبرة نظرية وعملية من أكثر من 40 عاما في جميع مجالات التعاون عبر الحدود الوطنية لديها نحو 200 عضو. تعمل من أجل لفت الانتباه إلى مختلف المشاكل التي تعرقل مسيرة التعاون عبر الحدود واقتراح الحلول الممكنة لها. يتكون هيكلها المؤسسي من: جمعية عامة، لجنة تنفيذية، لجنة استشارية وأمانة عامة مقرها في "غروناو"Gronau. تنشر الأنشطة ذات الصلة بالرعاية الصحية والتنمية المستدامة والابتكار ... كما تركز "رابطة المناطق الحدودية الأوروبي" بشكل خاص على التطورات والأنشطة التالية (Nouveau bulletin d'information électronique de l'ARFE-octobre 2004) :

- تنظر بعين الاعتبار إلى التعاون عبر الحدود والتماسك الإقليمي والتنمية «المتعددة المراكز" Polycentrique في المعاهدة المؤسسة للدستور الأوروبي؛
- تنظر في النتائج المترتبة على توسيع الاتحاد الأوروبي للمناطق الحدودية (آلية الجوار الجديدة، البرامج المشتركة، النظم القانونية)؛
- الإشراف على القضايا الراهنة الأوروبية (داخل أوروبا ومجلس الاتحاد الأوروبي)؛
- التعاون مع الاتحادات الإقليمية الأوروبية أخرى.

ثانيا- البعثة العملية العبر حدودية (MOT) Mission Opérationnelle Transfrontalière

هي جمعية مسؤولة تعمل على تحفيز إطلاق المشاريع عبر الحدود وتعزيز التكامل الإقليمي كما تعمل على دعم الحوار بين السلطات الوطنية والاتحاد الأوروبي من اجل تنفيذ مشاريع وإنشاء شبكات ووضع استراتيجيات شاملة للتعاون عبر الحدود وتسهيل تنفيذها. وتأسست البعثة العملية العبر حدودية (MOT) من قبل الحكومة الفرنسية في أفريل 1997 (la MOT: Présentation, le 20/5/2015.) تعمل البعثة في إطار شبكة موسعة متعددة الأطراف والمستويات فهي تضم أزيد من 60 عضوا من 11 دولة أوروبية إلى جانب شركاء عبر مستويات محلية وأوروبية ودولية. وتضم: (دول الجماعات المحلية والبلديات واتحادات البلديات والأقسام؛ الأقاليم والمقاطعات، اتحادات وشبكات ومنظمات)،

ب: نماذج عن المنظمات الأورومتوسطية

أولا- الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية (ARLEM):

في أعقاب إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط في: (قمة باريس 2008)، قدمت لجنة الأقاليم اقتراحا لرؤساء الدول والحكومات لخلق جمعية للجمعيات الأورومتوسطية الإقليمية والمحلية، وقد تم ذلك بعامين بإنشاء الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية التي هي جمعية استشارية تهدف إلى تحقيق البعد الإقليمي والمحلي للشراكة الأورو متوسطية تجمع ما بين 84 عضوا من الاتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين الـ: 16 الذين يمثلون المناطق و الهيئات المحلية التي تمتلك تفويض السلطة الإقليمية أو المحلية، و عقد الاجتماع الافتتاحي للجمعية في: 21 جانفي 2010 في قصر "بيدرالبيس" في برشلونة، إسبانيا (قاموس الجوار الأوروبي – جنوب 2013، ص. 8).

ثانيا - شبكة المدن الأوروبية المتوسطية:

أنشئت شبكة المدن الأوروبية المتوسطية سنة: 2000 ويعود الفضل في ذلك إلى مدينة "بوردو" (فرنسا)، بالاستناد إلى توصيات وزراء الخارجية الأوروبيين والمتوسطيّين الذين شجعوا الهيئات المحلية على

الانخراط جديا في الشراكة الأوروبية المتوسطية على أثر لقائهم في: أفريل1999. منذ عام 2000 تعمل المدن الأعضاء في شبكة المدن الأوروبية المتوسطية على إرساء حوارٍ حقيقي بين مدن ضفتي المتوسط.

4 - التحولات البنيوية للنظام الإقليمي المتوسطي

أ: تعمق المنظور التعددي في العلاقات الأورو. متوسطية

شبه المفكر الأمريكي الشهير "جوزيف ناي" السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح، لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول، وهذا بدوره يشير إلى تعمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية، والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول (Acteurs Non Etatiques) في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية (خالد حنفي علي).

جنبا إلى جنب مع ما تم تناوله أعلاه فإن بنية النظام الإقليمي الأورومتوسطي سابقا كانت مشكّلة من فواعل دولاتيين، و التفاعلات السياسية كانت قائمة بين دول و تشكل ذلك عبر مراحل: بدءا بالسياسات المتوسطية الثلاث من سنة: 1957 إلى 1994 والتي يتخللها في هذه الفترة الزمنية الحوار العربي - الأوروبي لسنة: 1973 وكما تم تناوله سابقا كانت من بين المشكلات التي صادفت هذا الحوار الأخير كونه و في طبيعته يجمع الدول في اطار المنظمتين (الاتحاد الأوربي والجامعة العربية)، في ذلك الحين منظمة التحرير الفلسطينية لم تعتبر عضوا في الحوار كونها ليست دولة لكن بعد سلسلة من النقاشات، و لتفادي المشكلة تم تحويل الحوار من كونه بين دول إلى بين مجموعات و تم احتواء منظمة التحرير ضمن مجموعة الجامعة العربية.

إذن البوادر الأولى وفي بواكير العلاقات الأورومتوسطية كانت بنية النظام الإقليمي مقتصرة على الدول؛ أما مع مطلع القرن الحالي فإنها تشهد منها منظورا متعددا من حيث الفواعل والأطراف ومستويات التفاعل تَخطّى معه الخطاب الأوربي الفواعل الدولاتية ليصل إلى الفواعل ما دون الدولاتية، والانتقال من وضع سياسات إقليمية فقط إلى وضع سياسات ما دون إقليمية.

تلك النظرة الأكثر تعمقا و تعددا للعلاقات الأورومتوسطية مردها ما أحدثه الفاعلون ما دون الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة العلاقات الأورومتوسطية عبر إنشائهم لروابط متعددة مع نظرائهم (التعاون بين البلديات واتحادات البلديات؛ المجالس الإقليمية والمجالس العامة المنتخبة؛ المدن؛ منظمات التعاون اللامركزي: المجلس الإقليمي والمحلي الأورومتوسطي، شبكة المدن الأوروبية المتوسطية)، متعدية بذلك المنطق الدولاتي الوستفالي الذي جعل من الجماعات المحلية فواعل تمارس نشاطاتها المفوضة لها في اطار حيزها الإقليمي و لا تتعداه إلى خارج حدود الدولة، بينما أعطى للأخيرة كامل الصلاحيات و كرس لحصريتها على كامل رهانات المجتمع.

شكل تصوري رقم (01): يوضح التوزيع الشبكي "المتعدد المراكز - المتقاطع" للتقسيم الإقليمي الداخلي للدولة

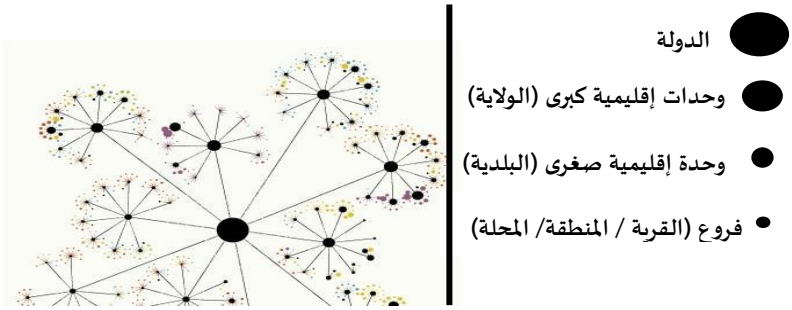

المصدر:

الشكل من إعداد الطالب

ب: كثافة حجم التفاعل بين السلطات المحلية في بعدها المتوسطي

لتشبيك الروابط على مستويات متراكبة ومتعددة عبر الانتقال من التحليل التبسيطي للظواهر السياسية المتوسطية إلى التحليل المعمق، يكون بإعادة النظر في العلاقات الأورومتوسطية بالانتقال من الدولة كوحدة تحليل موحدة إلى وحدة تحليل مجزأة تجتمع فيها عديد الفواعل المحلية الرسمية أو غير الرسمية كجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا إلى جانب المقاربة للروابط الإقليمية المتوسطية وتحليل العلاقات التعاونية وفق مفهوم موسع ومعمق لا يستبعد كل مظاهر "الشواش" Chaos، غير متسم بالاختزالية والتبسيطية. التي " ترجع العالم إلى مستوى أضيق من المفاهيم وتعطل رؤية ما ليس مفكرا به " (عماد فوزي الشعيبي، 2006، ص ص. 249 – 273.) مثالا على التعاون اللامركزي (المحلي- المحلي) قد يكون محملا بصبغة تعاون لامركزي خارجي مثل: (حالة التعاون بين اتحادات البلديات حالة التعاون بين اتحاد بلديات الشوف السويجاني واتحاد بلديات ليل الفرنسي). إن النظرة الاختزالية التبسيطية تستبعد جميع مظاهر "الشواش" وتجعل من الحقيقة منقوصة.

إذن لاستيعاب المنظور التعددي في العلاقات الأورومتوسطية يجب الاستغناء عن التحليل التبسيطي و الابتعاد عن "المقاربات الهراكية" Approche Hiérarchique للفعل السياسي واستبدالها بتحليل وفق الفكر "التعقيدي" Complexité إلى جانب الاعتماد على "مقاربات شبكية" Approches de Réseaux هذا المنظور الشبكي يحاول توسيع دائرة اتخاذ القرار خارج المؤسسات الرسمية و/أو المركزية الدولاتية نحو بنى ومسارات غير رسمية و/ لامركزية لتحتوي كل أصحاب المصلحة في إطار شبكة العلاقات و التفاعلات، وبهذا ظهر مفهوم "السياسات الشبكية" و "الحوكمة الشبكية" للتعبير عن ذلك المنتوج السياسي الذي لا يتأتى إلا بتفاعل مجموعة من الفواعل وفق منطق شبكي متعدد الاتجاهات و المستويات، وهو ما يعبر عنه بمفهوم "الحوكمة" الأكثر تشعبا خلافا للتعبير الضيق "للحكومة" القادر على تغطية كاملة لمجموعة من المؤسسات و العلاقات

بطريقة يمكن للنظام السياسي من التواصل مع بيئته من أجل حوكمة المجتمع (بن سعيد مراد 2009، ص. 33) .

هذا الوضع الذي يتنامى بوتيرة متسارعة إمبريقيا أدركته السلطات المركزية لذلك قامت بتدابير تنسيقية عبر إنشائها لمديريات وهياكل تنسيقية بين السلطة المركزية والسلطات الإقليمية اللامركزية ومنها نورد بعض الأمثلة: (فرنسا: مندوبية للعمل الخارجي للمجموعات المحلية في وزارة الخارجية، مديريات التعاون الدولي للجماعات الإقليمية بالنسبة للجزائر والمغرب ولجنة رؤساء البلديات اللبنانية... والأمثلة متعددة).

شكل تصوري رقم (02): يوضح مقارنة لكثافة الشبكات الناتجة عن الترابطات والتفاعلات بين مختلف الفواعل وعلى مستويات متعددة

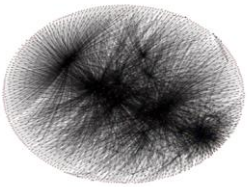

كثافة الشبكة جد عالية بين مختلف الفواعل الدولية وما دونها والحكومية وغيرها عبر مستويات

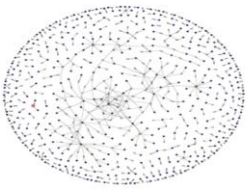

كثافة الشبكة مرتفعة بين السلطات المحلية في المستوى اللامركزى التوجه

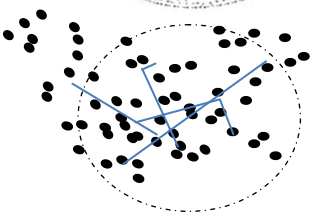

كثافة الشبكة ضئيلة ومحدودة في المستوى الدولاتي التوجه

المصدر:

تم إعداد الشكل من طرف الطالب

5: تنامي الروابط الخارجية بين مختلف مستويات السلطات الإدارية

طيلة التبدلات والتحولات على النظام الوستفالي برز شكل جديد من التعهدات على الصعيد الدولي أدى إلى تزايد صانعي السياسة الخارجية وفقد أصبح المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية موضع نظر. وظهرت الاتفاقات دون الدولية كما تعددت الاتفاقات المبرمة بين السلطات الإدارية لبلدان.

متوسطيا وبعد تعمق المنظور التعددي فيه أضحت الدولة موضعا للمنافسة في أهليتها للتصرف من قبل سلطاتها اللامركزية عن طريق مشاريع التعاون اللامركزي والتوأمة التي تعد سياقا تعاونيا جديدا على

ظاهرة التعاون الأورومتوسطي وأكثر جدّة بالنسبة لدول جنوب حوض المتوسط التي لم تكتسب بعد التقاليد المتينة فيه.

أ: الترتيبات الإدارية للمصالح الإدارية المركزية

الترتيبات الإدارية هي "وثائق موقعة من مندوبين مفوضين من إدارات دولتيْن تستهدف توضيح شروط تطبيق اتفاق" (هيلين تورار 2010، ص .115) وهي تتناول ميادين تقنية جدا كما هي الترتيبات بين إدارات البريد، ثم ظهرت في إطار العلاقات الثقافية والعلمية. إن جذور هذه الاتفاقات بين السلطات الإدارية لبلدان مختلفة نجدها بصورة عامة في إطار اتفاقي موجود سابقا بين الدول المعنية أولا بالاتفاقية موضع البحث. لذلك فإن إدارات مختلف الدول تعقد بينها ترتيبات تحدد أدوار كل طرف يتعين عليه القيام به بموجب المعاهدات الدولية (هيلين تورار 2010، ص. 116).

يعود سبب تصاعد الترتيبات الإدارية إلى كثافة العلاقات الدولية - والعلاقات المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط بعد قمة برشلونة: 1995- التي دفعت الإدارات الوطنية للدخول في علاقات أو نزاعات مع الإدارات الأجنبية في المسيرة العادية لنشاطاتها مما فرض على الإدارات في كل بلد عقد اتفاقات لمعالجة المشكلة. فمعظم الوزارات الفنية تساهم في ممارسة وظيفة تمثيل السلطة العامة لدى الجهات الأجنبية أو المنظمات الدولية (هيلين تورار 2010، ص. 116).

ب: الروابط الناشئة عن الجماعات الإقليمية والمصالح الإدارية اللامركزية المحلية

إن تطور التعاون اللامركزي - في إقليم المتوسط - يفسر بأن كل مجموعة إقليمية أو إدارة لامركزية أو مرفق عام تبحث عن مد نشاطاتها بصوره تحقق لها كامل سلطاتها الممكنة. هذا الاتجاه يقود إلى توسع إطار العمل نحو الخارج، ويتجاوز بذلك الحدود بين الدول (Aurélie Nouveau 2011, p.220)، ويتم ذلك بقوة مشروعيتها المستمدة من انتخاب قادتها التي تعتبر بأن لديها الاستعداد لإدارة شؤونها سواء في بعدها الداخلي أو بامتدادها الخارجي.

للإدارات المحلية لقاءات منتظمة بين المنتخبين يمكن أن تساهم في خلق تشكيلات إدارة مشتركة. فهناك ثلاث ممارسات محورية للتعاون اللامركزي هي:

- الاتفاق على أعمال تستهدف الإعلام المتبادل.
- برمجة مشتركة للأعمال التكميلية أو تدوين العقود.
- عمل مشترك أو إنشاء منظمة للتعاون عبر الحدود.

والواقع أن ممارسة العلاقة عبر الوطنية تقوم على دبلوماسية مباشرة دون الدول أو ما يصطلح عليها أيضا بـ:"شبه الدبلوماسية" Para-Diplomatieبين مسؤولي سلطات محلية (هيلين توران 2010، ص. 101).

ج: ميزة الروابط الإقليمية الأورومتوسطية المنبثقة عن التعاون اللامركزي

ورد في "كتاب عولمة السياسة العالمية" لـ "ستيف سميث" رأيٌ يقارن فيه العلاقات التي تنشأ عن التعاون بين الهيئات المحلية و بين علاقات التعاون التي تقوم بين الدول، و يقول في هذا الصدد "نعتقد بأن العلاقات بين المدن و الحكومات الأخرى أو المنظمات الدولية لا تقل أهمية عن العلاقات بين الدول ذات السيادة السياسية" (جون بيليس و ستيف سميث 2004، ص. 04) ؛ و بالنسبة للعلاقات الأورومتوسطية ورد

في تقرير نشر لـ: "فرناند برودي" Fernand Braudel يقول فيه "مقتنعون بأن شبكة التبادلات بين المدن يضمن وحدة حوض البحر الأبيض المتوسط و هي أكثر فعالية مما تفعل الدول (Guigou et Michel David, Jean Louis 2013)، ودعما للآراء السابقة حول ميزة العلاقات التعاونية اللامركزية التوجه صرح رئيس لجنة الأقاليم الذي انتخب رئيسا مساعدا للجمعية الجديدة سنة: 2010 "إن قناعتنا هو ألا يسقط الاتحاد من أجل المتوسط في شرك عملية برشلونة بحصر نفسه في العلاقات الدبلوماسية التقليدية" ، و هنا التفاتة إلى الميزة التي تقدمها المسارات الشبه الدبلوماسية للمدن لتمتعها بخصائص أدائية تفوق قدرة دولها، مقارنة مع دبلوماسية الدول التي غالبا ما تؤدي إلى انسداد علاقاتي بين دول المتوسط. وأضاف "لوك فان دان براند"، تثمينا لدور الجماعات المحلية الذي يمكن أن تلعبه لتمتين التماسك الإقليمي، يقول فيه "نقدم التزامنا على المستوى المحلي بالاعتماد على تنفيذ مشاريع ملموسة، من خلال المساهمات التي تقدمها السلطات الإقليمية والمحلية التي تكافح يوميا من أجل تحسين نوعية حياة مواطنينا... إن ما تحتاج إليه الجمعية الأورومتوسطية للسلطات الإقليمية والمحلية، هو هيئة قاعدية يمكنها أن تعمل بكل استقلالية بعيدا عن السياق السياسي الدولي".

هذه الاستقلالية عن السياق الدولي التي ينشدها " فان دان براند" يمكن استشفافها في نظام الحوكمة الشبكية متعددة المراكز التي نعدها بين الإيجابيات التي يقدمها نمط التعاون اللامركزي بحيث أن الوحدات المحلية لا ترفع دائما انشغالاتها إلى الجهة الوصية، بل يمكن أن تلبي مطالبها من خلال البحث عن شريك أفقي دون الرجوع إلى الدولة.

خاتمة:

خلصت هذه المقالة إلى مجموعة من النتائج المستقاة من تحليل العديد من الجزئيات واختبار الفرضيات التي حاولت الدراسة من خلالها الإجابة على الإشكالية التي طرحها موضوع البحث وفي ختام هذه نعرض بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة على شكل نقاط كالتالي:

النتيجة الأولى - متعلقة بالإصلاحات على البنى والأنظمة السياسية لدول جنوب المتوسط: إن الإصلاحات على الأنظمة السياسية والمؤسسات والقوانين تأتي نتيجة لرغبة دول الجنوب في إحداث انسجام لأنظمتها مع الأنظمة الأوربية بهدف الاستفادة من مشاريع التعاون والشراكة مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، فكلما شرعت دول وأو السلطات المحلية في إحداث إصلاحات تتماشى والمعايير الأوروبية كلما اقتربت أكثر من الشراكة مع المجموعة الأوروبية في إطار ما يسمى بمبدأ "المزيد مقابل المزيد" ضمن سياسة الجوار الأوربية.

من جانب آخر فإن نمط ونوع الإصلاحات الإدارية والسياسية التي تقوم بها دول الجنوب غالبا ما تأتي نتيجة ضغط أوروبي يستند إلى القوة المعيارية الأوربية المتمثلة في: مبادئ الحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، التي يتم توظيفها كمشروطية سياسية على دول جنوب المتوسط كمقابل للدخول مع المجموعة الأوربية في شراكات متعددة المجالات، هذا الأمر يلزم دول الضفة الجنوبية الشروع في إصلاحات سياسية وهيكلية استجابة للمشروطية الأوروبية وليس كنتيجة قناعة ذاتية من طرف دول الجنوب لضرورة الشروع في الإصلاحات .

النتيجة الثانية- استدامة العلاقات في اطار التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية: تتميز روابط التعاون اللامركزي للمستوى دون الدولاتي بين الجماعات المحلية بغلبة الطابع العملي، التقني و التنموي والودي على الطابع السياسي العدائي مقارنة بالدول، فأغلب مشاريع التعاون والشراكة في اطار التعاون اللامركزي دائما ما

تبدأ في إطار مبادرات توأمة وصداقة و هذا ما يمكن من تعزيز و تمتين العلاقات اللامركزية الأورومتوسطية واستدامتها بشكل مستمر ومستدام للتمكن من تلافي أكبر عقبة تواجه مسارات التعاون والشراكة الأورومتوسطية المتمثلة في معضلة الانسداد العلاقات التي سببها العدائية، وحدة التوتر التي تتسم بها العلاقات بين الدول.

النتيجة الثالثة - تتعلق بأهمية مأسسة العلاقات بين الجمعات المحلية لاستدامة العلاقات الأورومتوسطية: يعتبر توثيق التعاون الإقليمي المتوسطي وتعزيز اللامركزية وترسيخ القدرات المؤسساتية على المستوى المحلي من الأولويات التي تتصدر عمل منظمات التعاون اللامركزي - في بواكير هذا النمط من التعاون متوسطيا- من أجل المساهمة في تسهيل عمليات الدعم المشترك والاعتمادية المتبادلة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط عبر تعزيز التنمية الإقليمية والاجتماعية بمساعدة المناطق و المدن الجنوب متوسطية في وضع سياسات مستدامة في مختلف القطاعات ، مثل البيئة و إدارة الطاقات المتجددة، والتنمية الحضرية، و الدعم المؤسسي.

في ختام هذا المقال وبناءات على النتائج المتوسل إليها نشير إلى أن العلاقات الأورومتوسطية في إطار التعاون اللامركزي تساهم بشكل فعال على تمتين الروابط والعلاقات بين ضفتي المتوسط كونها تعبر عن مسار تصاعدي للتكامل الإقليمي لما تحمله من تنوع في أساليب التعاون التي تهدف إلى تحقيق التنمية على جميع الأصعدة، ولما تتميز به مشاريع التعاون اللامركزي بالدقة واختصار الوقت والجهد والمال.

قائمة المراجع:

1. بن سعيد، مراد. (2008-2009). "القانون الخاص والحوكمة الشبكية: عناصر من أجل فهم بنائي لتحولات القانون الخاص ما بعد الدولة". رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.
2. بيليس، جون وسميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التكامل المتوسطي. توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية، جنيف، 2012.
4. تورار، هيلين. (2010). تدويل الدساتير الوطنية. باسيل، يوسف، مترجما. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
5. حنفي علي، خالد. "ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول،" تم تصفح الموقع يوم: 22/ماي/2014.

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=1284796&eid=4846

6. مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية العامة للدراسات والمعلومات. التعاون الإنمائي اللامركزي بين لبنان وفرنسا، 2004.
7. "معاهدة وستفاليا"، موقع مجلة الرأي الآخر، تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2014.

http://www.raiakhar.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=113

8. فوزي الشعيبي، عماد. "في ابستمولوجيا العلوم: الاختزالية: من ابستمولوجيا (الواحد) إلى نظرية كل شيء،" **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 22، العدد. 3 و4 (2006): 249 – 273.

9. قاموس الجوار الأوروبي – جنوب. مركز معلومات الجوار الأوروبي، 2013.

10. "Association des Régions Frontalières Européennes". le 20 /8/2015.

<http://www.aebr.eu/fr/profil/profil.php>

11. **Contribution of Decentralized Cooperation to Decentralization in Africa** .united nation: public administration and development programme. July 2008

12. Guigou, Jean Louis et David, Michel. **La coopération décentralisée en Méditerranée.** Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, 2013.

13. Noureau, Aurélie. "L'union Europeenee Et Les Collectivites Locales". Thèse pour le doctorat en droit, Faculte de Droit Et de Science Politique, Universite De La Rochelle, 2011.

14. "Nouveau bulletin d'information électronique de l'ARFE-octobre 2004". Le 15/8/2015.

<http://www.aebr.eu/files/publications/Newsletter_1004_fr.pdf>

15. la MOT: Présentation, le 20/5/2015.

<http://www.espaces-transfrontaliers.org/la-mot/presentation/>